مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي برئاسة د. مجور :

مناقشة القضايا المرتبطة بواقع التنمية والإصلاحات المالية والإدارية ومكافحة الفساد

الموافقة على مشروع قانون تنظيم شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة بواقع التنمية وعملية الإصلاحات المالية والإدارية ومكافحة الفساد والإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة هذه القضايا والحد من تأثيراتها السلبية على المواطنين ومسيرة التنمية.

وتتمثل القضايا المعروضة من قبل وزير الدولة أمين العاصمة في المشكلة السكانية ومخاطر النمو السكاني المتسارع والمواصفات والمقاييس لجميع السلع الاستهلاكية والأعمال الإنشائية وضرورة تعزيز عملية الرقابة عليها، ومشكلة التعويضات وعرقلتها للمشاريع التنموية، ورسوم التأمين على السيارات ومدى استفادة السائقين منها، ومخاطر الهجرة الداخلية إلى المدن، والتنسيق بين الأجهزة الرقابية تجاه الفساد ودور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتأكيد عدم سقوط الحق العام بالتقادم وكذا عدم التعامل مع المحالين إلى المساءلة القانونية.

د. مجور يترأس جلسة مجلس الوزراء

إلى جانب قضايا الموظفين غير الرسميين تحت مسميات مختلفة وقانونية عملهم من عدمها، فضلا عن آلية إعداد الموازنة العامة للدولة وضرورة تطويرها بما ينسجم مع المتغيرات الناشئة عن عملية الإصلاحات، وتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتقييم أثرها في الكشف عن الممارسات غير القانونية ومدى أخذها بردود الجهات وإيضاحاتها.

وأقر المجلس في ضوء مناقشته لمجمل تلك القضايا تشكيل لجان وزارية من مختلف الوزارات المعنية وذات العلاقة للدراسة وإعداد مقترحات بالإجراءات المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الكفيلة بمعالجة تلك القضايا والحد من تأثيراتها السلبية على المواطنين وواقع التنمية والرفع بها إلى المجلس للمناقشة النهائية واعتماد ما يلزم بشأنها.

وصدق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزيري الخدمة والتأمينات والصناعة والتجارة بشأن إنشاء وحدة الاعتماد بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وتحديد مهامها واختصاصاتها من جميع الجوانب التنظيمية والقانونية والمالية، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصداره.

وستشمل مهام الوحدة الاعتراف بالكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات الطبية وجهات التفتيش، وأجهزة منح شهادات المطابقة وكذلك تنظيم علاقات الاعتراف المتبادل وعقد اتفاقيات الاعتراف مع أجهزة الاعتماد العربية والإقليمية والدولية، ما من شانه تأكيد الجودة في تلك الجهات ومجالات عملها لما فيه حماية المستهلك والمستفيدين من خدماتها.

ووافق المجلس على مشروع قانون بشأن تنظيم شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة المقدم من وزير الداخلية، ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار المشروع.

ويتكون المشروع من أحد عشر فصلا تشمل : التسمية والتعاريف والأحكام العامة لمزاولة هذه المهنة وشروط ترخيص وتأسيس هذا النوع من الشركات وإيقاف وإلغاء التراخيص، والأعمال التي يرخص للشركة بمزاولتها والتزاماتها، وشروط تعيين موظفي الأمن وواجباتهم والمسؤولية والتأمين ومسك السجلات والإشراف والرقابة والعقوبات وأخيرا الأحكام الانتقالية والختامية.

ويأتي مشروع القانون لتوفير الغطاء القانوني المنظم لعمل شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة، في ظل تزايد الطلب على الخدمات التي تقدمها لبعض المنشآت الخاصة.

وحدد المشروع الأعمال والأنشطة التي يجوز لهذه الشركات ممارستها والجهات التي تراقب أنشطتها ومدى تقيدها بأحكام القانون ما فيه خدمة الصالح العام.

كما وافق المجلس على مشروع التعديل المقدم من وزير الداخلية للقانون رقم 15 لسنة 2000 بشأن هيئة الشرطة، ذلك بإضافة فصل جديد إلى الباب الثاني من القانون تحت مسمى (الحماية القانونية لرجال الشرطة)، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة لإصدار مشروع التعديل.

وأقر المجلس التوصيات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني الثاني حول العدالة الجنائية في التشريع اليمني الذي عقد في صنعاء يومي 27 و28 يونيو 2010 والمقدمة من وزير حقوق الإنسان، ووجه نواب رئيس الوزراء والوزراء المعنيين كل في ما يخصه بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر وفقا للدستور والقوانين ذات الصلة.

تأكيد دعم وزارة الثروة السمكية للنهوض بالقطاع السمكي

واطلع المجلس على التقرير السنوي لوزارة الثروة السمكية للعام 2009م.

واستعرض التقرير مجمل الأنشطة المختلفة للوزارة للعام المالي في جوانب المشاريع السمكية وحجم الإنتاج السمكي والتسويق الداخلي والأمن الغذائي وواقع الصادرات السمكية ونظام المعلومات السمكية والاستزراع السمكي والعمل التعاوني السمكي فضلا عن تحديد ابرز الإنجازات المحققة والمعوقات التي لا تزال تحد من الدور الاقتصادي الحيوي لهذا القطاع في الناتج القومي وتوصيات الوزارة لتجاوزها.

وأكد المجلس دعمه لجهود الوزارة الرامية إلى النهوض بهذا القطاع الواعد وتطوير دوره في خدمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ولفت إلى الدور والمسؤولية الواقعين على محافظي المحافظات الساحلية في تفعيل عمل مكاتب وزارة الثروة السمكية وتوجيه الجهات المختصة بالإشراف والرقابة وحصر عمليات الإنزال السمكي في المواقع المحددة من قبل الوزارة، وسرعة تعيين مدراء مراكز الإنزال السمكي، وتحصيل وتوريد عوائد الدولة من الإنتاج السمكي أولا فأول بما فيها تلك المستحقة على المكاتب والجمعيات والأشخاص مع التشديد على المنع البات لتحصيل أي رسوم أو عوائد غير قانونية مقابل خدمات لأي جهة كانت طالما لم تقدم الخدمات المنصوص عليها في القانون واللائحة ومحاسبة من يقوم بتحصيل مبالغ غير قانونية.

ووجه المجلس وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والثروة السمكية بمتابعة الجهة الممولة للمرحلة الثانية من مشروع الشحر السمكي لاستكمال إجراءات التنفيذ لهذا المشروع.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن الوضع الراهن لحمى الضنك في عدد من محافظات الجمهورية.

وأوضح التقرير أن إجمالي حالات الاشتباه بهذا المرض في تلك المحافظات بلغ 9 آلاف و 65 حالة وان الحالات المؤكدة بعد الفحص هي ألف و798 حالة، مؤكدا تراجع عدد الحالات في محافظات وانعدامها في محافظات أخرى، مبيناً بهذا الخصوص انخفاض الحالات المسجلة في محافظتي عدن ولحج بنسبة تجاوزت 90 بالمائة.

وأوصى التقرير بضرورة الاستمرار في متابعة وضع البعوض الناقل للمرض من خلال تطوير وتنفيذ تقص حشري روتيني خصوصاً في المحافظات التي لا تزال تسجل حالات اشتباه بالمرض والتنسيق مع الجهات المعنية في تنفيذ حملات المكافحة من أجل الاستخدام الرشيد للمبيدات، وتأكيد أهمية التوعية المستمرة بأسباب تكاثر البعوض الناقل للمرض لاسيما في المنازل و الخزانات والأحواض الصغيرة لحفظ المياه لفترات طويلة والإطارات المنتشرة في الشوارع.

ووجه المجلس وزارة الصحة العامة والسكان بالاستمرار في جهود المكافحة بالتنسيق مع السلطات المحلية وتكثيف عملية التوعية بسبل الوقاية من البعوض.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة عن سير مشروع أعمال المسح الصناعي الشامل 2010م الجاري تنفيذه من قبل الوزارة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الذي يهدف إلى توفير البيانات والمؤشرات الخاصة بالنشاط الصناعي.

واطلع المجلس على تقرير وزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك للفترة 2 ـ 5 أغسطس الجاري.

ورشة عمل في صنعاء لاستعراض نتائج دراسة علاقة المرأة بالأحزاب السياسية

صنعاء / سبأ:

عقدت يوم أمس الثلاثاء بصنعاء ورشة عمل لاستعراض نتائج دراسة ميدانية "علاقة المرأة بالأحزاب السياسية " نظمها مركز أسوان للدراسات والبحوث الاجتماعية والقانونية بالتعاون مع الوقفية الوطنية للديمقراطية (إن، إي، دي) في إطار مشروع دعم قضايا المرأة في أجندة الأحزاب السياسية.

وهدفت الورشة إلى تعريف أكثر من 50 مشاركا ومشاركة من الجهات الحكومية والمنظمات المدنية والناشطين الحقوقيين وصحافيين وإعلاميين، العلاقة بين الأحزاب السياسية والمرأة اليمنية بنظرة شمولية في البيئة الاجتماعية الحاضنة، حاملة في تكوينها وتصورها خصائص تلك البيئة السياسية، القانونية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية..

وفي الورشة أكدت رئيسة المركز أسوان شاهر سعد:" أن مشروع دعم قضايا المرأة في أجندة الأحزاب السياسية تتلخص فكرته في محاولة الاقتراب من احتياجات وتطلعات المرأة اليمنية من وجهة نظرها وتعزيز حضورها ضمن أجندة وخطط الأحزاب السياسية بصورة أفضل".

وأوضحت أن المشروع يأتي على مرحلتين، الأولى مناقشة مسودة الدراسة الميدانية التي نفذها المركز واستهدفت قيادات نسائية حزبية في السلطة والمعارضة وإعلاميات وحقوقيات وقانونيات ومرشحات سابقات، فيما استهدفت المرحلة الثانية 500 امرأة كعينة عشوائية من أمانة العاصمة ومحافظات تعز وعدن وحضرموت والحديدة عبر استبيان ميداني موسع.

واعتبرت شاهر الدراسة هدية وسلاحا لكل امرأة تطمح وتتطلع لتحسين وضعها وتأمل الاستفادة من مختلف الأدوات والقنوات المتاحة لانتزاع حقوقها من الأحزاب السياسية.. مؤكدة أن المشروع يتلمس المسافة والفجوة التي يمكن أن تقع بين ما تريده المرأة وما تقدمه الأحزاب.

عقب ذلك استعرض أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء الدكتور عبد الباقي شمسان المنهج العلمي للدراسة والعينة المختارة من مختلف الفئات والمستويات التعليمية بالمحافظات المذكورة.

وقال:" إن الفجوة بين الأحزاب السياسية والمرأة تزداد اتساعا لأسباب تتعلق بتدني مستوى ثقة المرأة بنفسها وضعف وغياب آليات الاتصال المستمر بها من قبل الأحزاب " لافتا إلى أن الاهتمام بالمرأة يحتل مكانة متدنية في برامج الأحزاب فضلا عن ضعف تمثيلها في الهياكل الحزبية.

وتطرق شمسان إلى حجم المشكلات التي تعاني منها المرأة في بيئة مجتمعية تقليدية تعيد إنتاج الأدوار الاجتماعية للإناث والذكور وتتوزع في مجال جغرافي يتناثر فيه السكان في 129 ألفًا و299 منطقة ريفية، ما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الأساسية فيها.

وأوضح أن نسبة ثقة المرأة بمصداقية الأحزاب السياسية في تبني قضاياها بلغت 2,6 بالمائة كانت ثقتهن إلى حد كبير، و12 بالمائة ثقتهن كبيرة، و38 بالمائة ثقتهن متوسطة، و23,6 بالمائة ضعيفة، و18 بالمائة لا يثقن بها أبدا واعتبارها مؤشرات سلبية تستدعي وضع إستراتيجية لإعادة جسور الثقة بين المرأة والأحزاب.

وأشار أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء إلى أن الجهات المدافعة عن قضايا المرأة التي تعمل على تحسين وتطوير أوضاعها تأتي في مقدمتها منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة.

فيما عقّب الدكتور عبدالكريم قاسم والدكتور عبدالباري طاهر على نتائج الدراسة وعوامل الضعف والقصور فيها، وعدم بحثها للأسباب الاجتماعية والثقافية للمرأة التي تؤدي إلى تراجعها في المجال السياسي.

وأثريت الورشة بالنقاش المستفيض من قبل المشاركين والمشاركات بهدف الخروج برؤية واضحة تخدم توجهات المرأة في المجال السياسي وتمكينها من تبوؤ مناصب قيادية في مواقع صنع القرار .

في الندوة الخاصة بعلاقة المرأة بالاحزاب السياسية

وقف أمام جملة من الملاحظات والإشكالات التي واجهت عملية التحصيل

انعقاد اللقاء السنوي الرابع لتقييم وتنمية الموارد المالية بحجة

حجة / عبدالواسع راجح:

ناقش اللقاء السنوي الموسع الرابع لتقييم وتنمية الموارد المالية للعام 2009م الذي عقد أمس الأول بمحافظة حجة برئاسة محافظ المحافظة فريد أحمد مجور جملة من التقارير المتعلقة بمستوى أداء الوحدات الإدارية في سبيل تحقيق الربط السنوي للموارد المالية .

ووقف اللقاء - الذي شارك فيه مدراء عموم المكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية بالمديريات والهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة والإخوة الوكلاء- أمام جملة من الملاحظات التي رافقت أعمال عدد من الجهات الإيرادية بهدف مناقشتها وإمكانية تجاوزها خلال الفترة القادمة.

وفي افتتاح اللقاء ألقى المحافظ فريد مجور كلمة أكد فيها أهمية اللقاء في رفع مستوى أداء الوحدات الإدارية في جانب تحصيل الموارد المالية التي تنعكس بدورها على العملية التنموية بالمحافظة ، مشيرا إلى ضرورة استشعار المسؤولية لتلافي كافة جوانب القصور والملاحظات التي رافقت أداء المكاتب والمديريات في عملية التحصيل للموارد وتحقيق الربط على كل جهة .

ولفت الأخ المحافظ إلى الدور الذي يقوم به اللقاء الموسع السنوي في تعزيز جوانب النجاح وتعديل جوانب الإخفاق ومعالجة الاختلالات كما أن النجاح والاخفاق في تحصيل الموارد المالية وتنميتها من أهم معايير التقييم للأداء خاصة لمدراء العموم، مشيرا إلى أن قيادة المحافظة قد خصصت عددا من الحوافز المالية والمعنوية للجهات التي حققت الربط المقرر عليها تقديرا لدورها في الالتزام بالقرارات والخطط والبرامج التنموية ، داعيا المشاركين إلى التفاعل مع مفردات اللقاء للخروج بعدد من القرارات والتوصيات التي من شأنها الدفع بعجلة تحصيل الموارد المالية لتلافي جوانب القصور خلال الفترة القادمة .

من جهته استعرض مدير عام الموارد المالية بديوان المحافظة فهد الحبشي المؤشرات والأرقام الإحصائية للموارد المالية بالمحافظة خلال العام الماضي والقرارات التي خرج بها اللقاء الموسع للعام الماضي وما تحقق منها ،مشيرا إلى أبرز العوامل التي ساهمت في نجاح الجهات التي حققت الربط السنوي لها التي من أبرزها المتابعة المستمرة للجهات الإيرادية والتقييم أولا بأول بصورة شهرية لأداء العاملين وغيرها من العوامل الأخرى التي عززت أداء تلك الجهات والتي من المهم أن تستفيد منها باقي الجهات .

وقد خرج اللقاء بجملة من التوصيات التي تناولت جوانب القصور ووقفت أمام عدد من النجاحات والإيجابيات في جوانب الإيرادات المختلفة .

افتتاح ووضع الحجر الأساس لأربعة مشاريع بالأزارق بحوالي 250 مليون ريال

الضالع/ سبأ:

افتتح محافظ الضالع علي قاسم طالب أمس ووضع حجر الأساس لأربعة مشاريع في مجالي مياه الريف والتعليم، بمديرية الأزارق بكلفة 249 مليوناً و437 ألف ريال. حيث افتتح مشروع مياه الحقل بالأزارق بكلفة 32 مليوناً و577 ألف ريال، ومشروع مياه قرض بكلفة 36 مليوناً و860 ألف ريال بتمويل من الهيئة العامة لمياه الريف، ويخدم المشروعان أكثر من خمسة آلاف نسمة.

ووضع المحافظ ومعه مدير عام المديرية محمد عواس حجر الأساس لمشروع مدرسة البنين الأساسية والثانوية بمنطقة ذو الجلال عاصمة مديرية الأزارق، المكونة من 18 فصلاً دراسياً مع المرافق والمعامل بكلفة 120 مليون ريال، ومدرسة للبنات من 10 فصول مع المرافق والمعامل بكلفة 60 مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وتفقد محافظ الضالع أثناء زيارته للمديرية سير العمل في المشاريع التي تنفذها الهيئة العامة لمياه الريف، والتي تشمل مشروع مياه مركز المديرية البالغة كلفته 36 مليوناً و620 ألف ريال، ومشروع مياه صمعان بـ 49 مليون ريال، ومشروع مياه مثعد بكلفة 33 مليون ريال.

ووجه المحافظ باعتماد مشروعي مياه لمصة والقفلة ومباشرة العمل بهما، وسرعة تنفيذ مشاريع مياه طبقين واجوة وحبيل بن نواس وقضابة.

واستمع إلى شرح من مدير عام فرع الهيئة العامة لمياه الريف بالمحافظة المهندس فهمي محرم عن المشاريع المعتمدة والمنفذة بالمديرية خلال العام الجاري .. مشيراً إلى أنه تم تنفيذ وإنجاز خمسة مشاريع مائية بالمديرية بكلفة 135 مليون ريال، بالإضافة إلى اعتماد 169 مليون ريال من الدعم الإضافي للمحافظة في مجال مياه الريف وسيتم تنفيذ عدد من مشاريع مياه الشرب في المناطق المستهدفة.